بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المعادن هي ملكية عامة ويجب أن تعود فوائدها على الناس

وليس على الشركات الاستغلالية الرأسمالية

(مترجم)

الخبر:

في 2020/10/13، وزعت شركة تويغا للتعدين، والتي يُقال إنها مشروع مشترك بين الحكومة التنزانية وشركة باريك للذهب، أرباحاً نقدية قدرها 250 مليون دولار تماشياً مع التزام شركة باريك بالشراكة.

التعليق:

استحوذت باريك على شركة أكاسيا للتعدين السابقة في تنزانيا بعد الخلافات بين أكاسيا وحكومة تنزانيا. وقالت إنها دفعت ما يقرب من 205 ملايين دولار للحكومة كضرائب وإتاوات وأرباح بموجب اتفاق الطرفين لتسوية نزاعات ما قبل باريك.

هذه المكاسب الضئيلة التي حصلت عليها الحكومة ليست سوى صفعة للشعب. يجب أن نتذكر أنه في عام 2017 شكلت حكومة تنزانيا اللجنة الخاصة للتحقيق في استثمارات قطاع التعدين، ثم اكتشفت أن شركة أكاسيا التي تدير ثلاثة مناجم في تنزانيا: في بوليانهولو وبوزواجي وشمال مارا، لديها 40 مليار دولار من الضرائب غير المسددة و150 مليار دولار أخرى من الغرامات والفوائد المستحقة بما مجموعه 190 مليار دولار.

يوضح هذا كيف تعمل الشركات الرأسمالية في البلدان النامية مثل تنزانيا، تحت اسم التجارة الحرّة والخصخصة، ويستغل المستعمرون الرأسماليون من خلال شركاتهم موارد البلدان الفقيرة بلا خجل. كان على شركة أكاسيا أن تدفع ضرائب بقيمة 190 مليار دولار، بدلاً من أن تدفع شركة باريك التي تملك 64٪ من أسهم أكاسيا، التي استحوذت على الأسهم المتبقية في عام 2019 وشكّلت مع الحكومة شركة جديدة، تويغا للتعدين تاركةً فاتورة الضرائب البالغة 190 مليار دولار غير مدفوعة.

في حين إن الشركات الرأسمالية الغنية مثل هذه تستخدم السياسيين الجشعين في البلدان النامية لاستغلال الموارد بحرّية، فإن الفقراء في هذه البلدان مثقلون بعبء الضرائب على أعمالهم الصغيرة. إن لم يكن السبب هو الفساد، فكيف توافق الحكومة على سرقة 190 مليار دولار لتختفي في الهواء؟!

يتم شرح العلاقة بين السيد والعبد بين الدول الفقيرة والمستعمرة بشكل جيد في هذه الحالة، في حين إن الدول الفقيرة مثل تنزانيا في الواقع ليس لها رأي في استثمارات المستعمر، فإن الشركات الغربية متعددة الجنسيات لا تنهب الموارد فحسب، بل تقرّر أيضاً كل شيء لصالحها. من المؤسف أنه عندما يتفاعل الجمهور مع هذه الاستثمارات والشركات الغربية الاستغلالية، فإن القادة السياسيين سيفعلون أي شيء لتهدئة غضبهم.

فقط في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تطبقه الدولة الإسلامية (الخلافة الراشدة) ستستفيد الأمة من مواردها الوفيرة لأن جميع الموارد العامة مثل المعادن تعتبر ملكية عامة لن تتم خصخصتها أبداً لمنفعة قلة قليلة من الناس. قال رسول الله ﷺ: **«الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ؛ فِي الْكَلَإِ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ»** سنن أبي داوود

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سعيد بيتوموا

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا